مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"
مخبر الصناعات التقليدية - جامعة الجزائر3 المجلد 10 (العدد 01) - سنة 2021
Laboratory of Traditional Industries - University of Algiers 3
ص ص 71-92 *Studies in economics and commerce and finance Review*
ISSN: 2392-5388 EISSN: 2600-6774 **vol. 10 (n° 01) - 2021**

دور مؤسسات الصناعات التقليدية في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية (2008-2019)

Role of traditional industries enterprises in promoting Algerian industrial exports (2008-2019)

Rôle des entreprises des industries traditionnelles dans la promotion des exportations industrielles algériennes (2008-2019)

نذير بوسهوة*، محمد ملوح**
Boussahoua.nadir@univ-medea.dz

تاريخ استلام المقال: 2021-03-07 تاريخ قبول النشر: 2021-12-06

Abstract:

The institutions of traditional industries occupy an important place in the economies of countries as they contribute to the promotion of exports and increase economic growth. Looking at Algeria, the state has attached great importance to the support and development of traditional industries institutions with the aim of benefiting from them in the promotion of Algerian industrial exports, especially in light of the trend towards upgrading exports outside of hydrocarbons.

Key words: **I**nstitutions of traditional industries, **T**raditional industries, **I**ndustrial exports, **A**lgeria.

* جامعة المدية (الجزائر) –أستاذ محاضر (أ)
boussahoua.nadir@gmail.com (المؤلف المرسل)
** جامعة المدية (الجزائر) –أستاذ مشارك
melouah_m@yahoo.fr

Résumé:

Les institutions des industries traditionnelles occupent une place importante dans les économies des pays car elles contribuent à la promotion des exportations et à l'augmentation de la croissance économique. En ce qui concerne l'Algérie, l'Etat a attaché une grande importance au soutien et au développement des institutions des industries traditionnelles dans le but de d'en tirer profit dans la promotion des exportations industrielles algériennes, notamment au regard de la tendance à la valorisation des exportations hors hydrocarbures.

Mots clés: **I**nstitutions des industries traditionnelles, **I**ndustries traditionnelles, **E**xportations industrielles, **A**lgérie.

ملخص:

تحتل مؤسسات الصناعات التقليدية مكانة هامة في اقتصاديات الدول كونها تساهم في تعزيز الصادرات وزيادة النمو الاقتصادي، وبالنظر إلى الجزائر فإن الدولة أولت أهمية كبيرة لدعم وتطوير مؤسسات الصناعات التقليدية بهدف الاستفادة منها في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خاصة في ظل التوجه نحو ترقية الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الصناعات التقليدية، صناعات تقليدية، الصادرات الصناعية، الجزائر.

مخطط المقال:

مقدمة
1) الصناعات التقليدية في الجزائر
1-1) موقع الصناعات التقليدية في الاقتصاد
1-2) الإمكانيات التصديرية للصناعات التقليدية
2) الصادرات الصناعية الجزائرية
2-1) نظرة عامة على تطور الصادرات الصناعية
2-2) دراسة قياسية لأثر تطور مؤسسات الصناعات التقليدية على الصادرات الصناعية
خاتمة

مقدمة:

أضحت مؤسسات الصناعات التقليدية تحضى بأهمية بالغة فى اقتصاديات الدول لمساهمتها الفعالة فى الدفع بالاقتصاد نحو النمو وزيادة الإيرادات، ومع التوجه المعلن للدولة الجزائرية نحو ترقية الصادرات خارج المحروقات، أضحى من الضروري دعم وتطوير كل الموارد التى يمكن أن تساهم فى هذه الإستراتيجية بمختلف قطاعاتها وعلى رأسها قطاع الصناعة المعول عليه والذي نجد من ضمنه قطاع الصناعات التقليدية التى تتهيكل فى مؤسساتها المنطوية تحت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لمتطلبات هذه الصناعة، وما تمتاز به من قدرتها على تقليص البطالة واستحداث مناصب الشغل والمساهمة فى تحقيق التنمية دون الحاجة لروس الأموال الضخمة.

من خلال ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي: **ما مدى إمكانية مساهمة مؤسسات الصناعات التقليدية في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية؟**

1) الصناعات التقليدية في الجزائر:

تعد الصناعات التقليدية من أهم القطاعات التي تجلب الانتباه عند التفكير في تنمية الاقتصاديات وزيادة الموارد المالية وتقليص مستوى البطالة، فالصناعات التقليدية تشير إلى طرق الإنتاج الحرفية وسهولة إدماجها في القطاعات الاقتصادية الأخرى[1].

1-1) موقع الصناعات التقليدية في الاقتصاد:

أولت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع الصناعات التقليدية لما لها من موروث ثقافي وتاريخي كبير بهدف الاستفادة من الدور البارز لهذا القطاع في الاقتصاد وتوفيره لمناصب الشغل[2].

تعد الصناعات التقليدية هي تلك الصناعات التي تنتج عنها المنتوجات الحرفية التي ينتجها الحرفيون، إما يدويًا بالكامل أو بمساعدة الأدوات اليدوية أو حتى الوسائل الميكانيكية، طالما أن المساهمة اليدوية المباشرة للحرفيين تظل أهم عنصر في المنتوج النهائي، والتي يمكن أن تكون نفعية، جمالية، فنية، إبداعية، مترابطة ثقافيًا، زخرفيًا، وظيفيًا، تقليديًا، ورمزًا دينيًا واجتماعيًا[3]، وبهذا، يطلق على الصناعات التقليدية اسم الصناعات الحرفية او الحرف اليدوية*[4]،
مما سبق، يمكن القول إن الصناعات التقليدية على أنها الصناعات الحرفية التي تعتمد على أداء النشاط الإنتاجي أو الخدمي من طرف العنصر البشري بشكل يغلب عليه الطابع اليدوي، ويؤدي إلى إنتاج منتجات حرفية.

* الحرفة لغة هي الصنعة أو المهنة بغض النظر عن التقنيات المعتمدة والسلع المنتجة، وتعتمد اغلب الصناعات التقليدية على مهارة العمال في التعامل مع عناصر الإنتاج، كامتهان أعمال الصيانة والإنتاج والابتكار معا.
ارجع إلى:
علي رضا كركي (2016)، «سيسيولوجيا المصنع: مقاربة تحليلية للتنظيم وعلاقات العمل في المنشاة الصناعية اللبنانية»، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، ص 40.

يمكن حصر أهم خصائص الصناعات التقليدية والحرفية في العناصر التالية[5]:

- عملية إنتاجية تعتمد على العنصر البشري أكثر من التكنولوجيا المستخدمة، مما يجعله قطاع كثيف العمالة؛
- ورشات الصناعات التقليدية والحرفية تقوم بتسويق المنتوج بطريقة مباشرة أي دون وساطة أي ربط تام بين الإنتاج والتسويق؛
- إمكانية تشخيص منتوجات الصناعات التقليدية والحرفية؛
- احتياجاتها من المعدات وآلات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبيا؛
- يغلب عليها الطابع العائلي ووراثة الحرف عبر الأجيال بالإضافة إلى توريث التقنيات ووسائل العمل.

تتكون قائمة النشاطات الصناعة التقليدية والحرف من ثلاث ميادين للنشاطات هي[6]:

1. الصناعة التقليدية والفنية (تتضمن 75 نشاط موزعة على ثمانية قطاعات):
وهو كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي بالات لصنع أشياء نفعية أو تزينيه ذات طابع حرفي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة.
2. الصناعة التقليدية لإنتاج المواد (تتضمن 131 نشاط موزعة على تسعة قطاعات):
وتسمى أيضا الصناعة الحرفية النفعية الحديثة أو الصناعات الصغيرة وهي كل صنع سلع استهلاكية ولا تكتسي الصفة الفنية لزاما وتوجه للصناعة والفلاحة والعائلات، مثل صناعة الأدوات المنزلية والتدفئة...الخ.
3. الصناعة التقليدية للخدمات (تتضمن 132 نشاط موزعة على سبعة قطاعات):
تضم جميع النشاطات التي يمارسها الحرفي مثل الصيانة أو التصليح أو الترميم الفني.

ويوضح الجدول الموالي تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط مع الأخذ بعين الاعتبار في العملية الإحصائية التي تعدها وزارة السياحة والصناعات والعمل العائلي الأنشطة المنسحبة من السوق:

الجدول 01 – تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط

الميدان	المجال	ع أنشطة	2015	2016	2017	2018	2019
ص ت والفنية	ح فردية	37	21057	12073	7665	8999	11670
	تعاونيات	24	1	0	0	0	0
	مؤسسات	14	1	0	0	0	0
ص ت المواد	ح فردية	43	5901	5066	4182	4433	6232
	تعاونيات	24	1	0	0	0	0
	مؤسسات	64	0	0	0	0	0
ص ت للخدمات	ح فردية	77	26461	19296	12587	13646	14449
	تعاونيات	28	0	0	0	0	0
	مؤسسات	27	0	0	0	0	0

ص ت: صناعة تقليدية، ح: حرف & ع: عدد.

المصدر: المديرية العامة للصناعة التقليدية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي سابقا، 2020،

https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=1103

وفق إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي يلاحظ أن هناك تذبذب في تطور إنشاء الأنشطة الخاصة بالصناعات التقليدية حيث كانت الصناعات التقليدية للخدمات لميدان الحرف الفردية الحصة الأكبر في الإنشاء النشاطات تليها الأنشطة المتعلقة بالصناعات التقليدية والفنية الخاصة بالحرف الفردية وأخيرا الصناعات التقليدية لإنتاج المواد كذلك في ميدان الحرف الفردية، وعليه تتركز للأنشطة الخاصة بالصناعات التقليدية في ميدان الحرف الفردية حسب كل التصنيفات بينما كانت الأنشطة الخاصة ضمن التعاونيات والمؤسسات ضئيلة، والشكل الموالي يوضح تطور الإنشاء السنوي للأنشطة الصناعات التقليدية حسب ميادين النشاط:

الشكل 01 - تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط

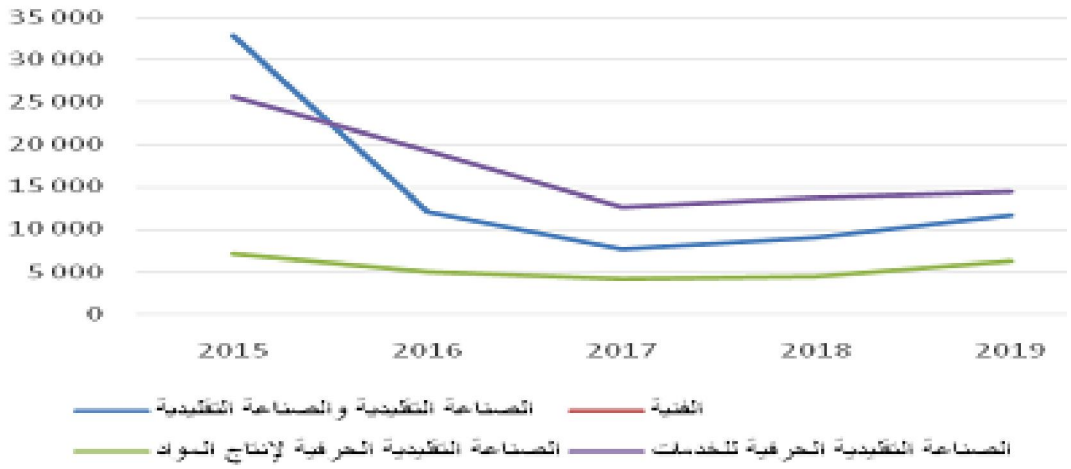

المصدر: المديرية العامة للصناعة التقليدية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي سابقا، مرجع سبق ذكره.

تحقق مساهمة صناعة الحرف اليدوية التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي جزءًا مهمًا، وتعد القيمة المضافة أعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث تعتمد بشكل أكبر على العمالة اليدوية والموارد المحلية، وتساهم في زيادة الثروة الوطنية التي تعكس النمو الاقتصادي، وقد شكلت مساهمة الصناعات التقليدية سنة 2018 بالجزائر كقيمة مضافة للاقتصاد الوطني تقدر بـ 254 مليار دينار وذلك بمساهمة 350 ألف حرفي ناشط، حيث كانت مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعات التقليدية يقدر بـ 900 ألف منصب شغل وهو رقم يعبر عن ما نسبته من 7 إلى 8% من نسبة التشغيل الوطنية*، وتساعد الصناعة التقليدية والحرف اليدوية في خلق فرص عمل من خلال إشراك عدد كبير من العمال، بالإضافة إلى مساهمة هذه الصناعة في زيادة إيرادات الدولة من الصادرات[7].

تتجلى أهمية هذا القطاع في كونه مصدرا هاما لتوفير فرص العمل لأنه يعتمد بالأساس على تكثيف اليد العاملة أكثر منه على ضخامة رأس المال حيث يمتلك مرونة عالية في التوظيف إذ مثل ما نسبته 8.29% من السكان المشغلة بالجزائر نهاية 2017 مقارنة بعدد السكان

* تصريح لـ شكري بن زعرور (مدير عام سابق للصناعة التقليدية بوزارة السياحة والصناعات التقليدية) للاذاعة الجزائرية، 2021/02/12،
https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180311/136051.html

المشغلين الذي بلغ عددهم 11.048.000 عامل[8]، والجدول التالي يبين مناصب الشغل المستحدثة.

الجدول 02 – مناصب الشغل المستحدثة لقطاع الصناعات التقليدية

المجال / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية	93277	67044	36028	29633	17843
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	76314	66512	45510	11082	57815
الصناعة التقليدية للخدمات	27650	66236	91523	92725	45327
المجموع	197241	195792	173061	133440	120985

المصدر: المديرية العامة للصناعة التقليدية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي سابقا، مرجع سبق ذكره.

1-2) الإمكانيات التصديرية للصناعات التقليدية:

إن الميزة الأساسية للصناعات التقليدية هي الميزة المكانية التي تكون محدودة جغرافيا وبالتالي انفراد المنطقة أو المكان بهذه الصناعة مما يقلل المنافسة وبالتالي سهولة تسوقيه والتحكم في متغيرات العرض الخاصة به، والجزائر تتمتع بإمكانيات كبيرة في قطاع الصناعات التقليدية سواء من جانب الموارد أو اليد العاملة أو تعدد المنتوجات مما يجعلها مؤهلة لتكون رائدة في قطاع تصدير الصناعات التقليدية[9].

تشير تجارب العديد من الدول على أهمية منتوجات الصناعة التقليدية في تكوين هيكل للصادرات، فلقد قدرت منظمة التجارة العالمية حجم السوق العالمية للمنتوجات الحرفية في أواخر تسعينيات القرن الماضي بما يناهز 80 مليار دولار أمريكي. كما تقدر دراسات أخرى أن القطاع الحرف سيشكل 20% من نشاط سوق السياحة مستقبلا وهو ما يعادل 130 مليار دولار امريكي، في معظم دول العالم تنمو تجارة المنتوجات الحرفية بشكل مطرد فمثلا مشروع **دوباج*** وانشاء القرى الحرفية في دولة تركيا نتج عنه تصدير 20 الف سجادة إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة واليابان[10].

* DOBAG.

وقد بلغ حجم سوق الصناعات والحرف اليدوية العالمية 526.5 مليار دولار سنة 2017، ومن المتوقع أن يصل إلى 984.8 مليار دولار بحلول سنة 2023، وقُدر الإنتاج الحرفي الذي تم تصديره نحو الخارج بحوالي 34 مليار دولار من الصادرات العالمية سنة 2017، ويتوسع في معدل نمو سنوي يزيد عن 11% خلال الفترة 2018-2023، وتستشهد مؤسسة Nest بمؤشرات اقتصادية متفرقة لكل بلد على حدى، مما يشير إلى نمو في إنتاج الحرف اليدوية وإقبال السوق العالمي على المنتوجات المصنوعة يدويًا، حيث ينمو سوق الصناعات الحرفية في الهند بمعدل حوالي 10-15% كل سنة، وشهد المغرب ارتفاعًا بنسبة 32.5% في صادرات الحرف اليدوية سنة 2017، وفي إندونيسيا وفرت الصناعة التقليدية فرص عمل لـ 16.4 مليون شخص سنة 2017، وهو ما يمثل قيمة تصدير قدرها 19.4 مليون دولارًا وأفادت دولة نيبال أنها قامت بتصدير ما قيمته 47.5 مليون دولار من منتوجات الحرف اليدوية في سنة 2017 **.

ومن المعلوم أنه من ضمن معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب العمل يكون طبقا للإنتاج العائلي والنظام الحرفي والإنتاج المنزلي وهذه المعايير كلها تنطبق على خصائص ممارسة الصناعات التقليدية والحرفية، وعليه يكون ممارسة أنشطتها ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل الدولة الجزائرية جاهدة لتنمية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنه مؤسسات الصناعات التقليدية والحرفية لما لها من أهمية اقتصادية كبيرة في الدفع بالاقتصاد والجدول الموالي يوضح نمو المؤسسات الصناعة التقليدية في الجزائر.

** Report (2018), «The State of the Handworker Economy», Nest Corporation, Bloomberg Philanthropies, p. 4.

الجدول 03 – تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصناعات التقليدية

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	625000	606737	619072	689309	687386	777818
مؤسسات صغيرة تقليدية	126887	169080	135623	146881	160764	175676
النسبة	0,20	0,28	0,22	0,21	0,23	0,23
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	820738	934569	1022621	1074503	1141863	1193339
مؤسسات صغيرة تقليدية	194562	206166	235242	242322	260652	274554
النسبة	0,24	0,22	0,23	0,23	0,23	0,23

المصدر: Ministère de l'Industrie et des Mines «Bulletin d'information statistique de l'entreprise 2008-2019», 2020, *https://www.industrie.gov.dz/*

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 98% من المؤسسات الناشطة في الجزائر أي ما يمثل الأغلبية الساحقة من مجموع المؤسسات التي يضمها الاقتصاد الوطني، إذ توفر 2.5 مليون منصب عمل أي حوالي 23.7% من اليد العاملة الناشطة، حيث أحصت الجزائر سنة 2016 أزيد من 1.022.621 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقابل 934.569 مؤسسة في 2015 و852053 في 2014 وهذه الوتيرة المتصاعدة سمح بتجاوز المخطط الخماسي (2010–2014) الذي كان يهدف لإنشاء 200000 مؤسسة بما يعادل 20000 وحدة سنويا، وينشط حوالي 69% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال الجزائر، حيث تمثل 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخدمات، و23% في الصناعات التقليدية، و17% في البناء والأشغال العمومية، 08% في الصناعات التحويلية، 0.63% في الفلاحة و0.27% في المحروقات والطاقة والمناجم*.

* وفق مجلة Algérie Industrie، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 04، ديسمبر 2017، ص 22.

2) الصادرات الصناعية الجزائرية:

تعتبر الجزائر دولة نفطية ذات اقتصاد ريعي لذلك يغلب على هيكل صادراتها صادرات المحروقات بالدرجة الأولى وبنسب عالية، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات بما فيها الصادرات الصناعية هامشية، إلا أن مقومات وإمكانيات هذه البلاد يمكن ان يعكس هذا الواقع والتخلي عنه نهائيا، لما تزخر به من ثروات وتعداد بشري[11].

2-1) نظرة عامة على تطور الصادرات الصناعية:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول الريعية لتقليص نسبة الاعتماد على الصادرات النفطية لما تتميز به من عدم الاستقرار والتأثيرات الخطيرة على الاقتصاد الناجمة عن تقلب هاته الأسواق، لذلك تنتهج الجزائر التوجه نحو ترقية الصادرات خارج المحروقات[12].

مثلت حقبة سبعينيات القرن الماضي (1970-1977) أفضل الفترات التي شهدت فيها الصادرات الصناعية الجزائرية نموا ملحوظا حيث حققت في المتوسط 7.8% من إجمالي صادرات الجزائرية في ذلك الوقت، وبمعدل نمو 1.1% في المتوسط خلال الخطتين ذات الأربع سنوات (1970-1973 و1974-1977)، في حين تمثلت واردات المنتوجات الصناعية بحوالي 90.2% من إجمالي الواردات والتي كانت موجهة في الأساس لتدعيم القطاع الصناعي، خلال خطة السنوات الأربع الأولى، وتتألف بشكل رئيسي من السلع الرأسمالية وشبه المنتوجات للصناعة.
ومع انخفاض المستمر لنسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقل من 46.2% في 1970 إلى 23% في نهاية 1977، بدأت الصادرات الصناعية في التراجع كذلك كون قطاع المحروقات كان في الواقع هو الممول الرئيسي للقطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة. ويعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد أساسا على المحروقات، لذلك تشكل المحروقات الحصة الأكبر من صادرات الجزائر وفي الغالب تكون أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات خلال الفترة 2008-2019:

الجدول 04 – تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2008-2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مجموع الصادرات	الصادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الصناعية		
		قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	%
2008	79298	77361	98	1937	2	1535	1,94	79
2009	45194	44128	98	1066	2	822	1,82	77
2010	57053	55527	97	1526	3	1401	2,46	92
2011	73489	71427	97	2062	3	1866	2,54	90
2012	73981	71794	97	2187	3	1989	2,69	91
2013	65917	63752	97	2165	3	2029	3,08	94
2014	62886	60304	96	2582	4	2455	3,90	95
2015	37787	35724	95	2063	5	1652	4,37	80
2016	30026	28221	94	1805	6	1667	5,55	92
2017	34763	32864	95	1899	5	1752	5,04	92
2018	41797	38871	93	2926	7	2743	6,56	94
2019	35824	33243	93	2580	7	2401	6,70	93

المصدر: Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Direction des Etudes et de la Prospective, Ministère des Finances, Publications 2008-2019.

من الجدول، نجد تذبذب مستمر للإجمالي قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة حيث كانت اعلي قيمة سنة 2008 بـ792898 مليون دولار وكانت ادني قيمة سنة 2016 بـ 30026 مليون دينار وذلك راجع لتراجع أسعار البترول بالدرجة الأولى وانخفاض العوائد النفطية للدول المصدرة، ذلك كون تركز الصادرات الجزائرية بشكل رئيسي في المحروقات بينما تعد الصادرات خارج المحروقات هامشية، حيث كانت اعلي نسبة لصادرات المحروقات سنتي 2008 و2009 بنسبة 98% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، في حين حققت ادني نسبة سنتي 2018 و2019 بنسبة 93% من إجمالي الصادرات، مما يدل على أن الصادرات خارج المحروقات كانت في ادني نسبها في السنتين الأوليتين من الدراسة وحققت اعلي نسبها في السنتين الأخيرتين بنسبة 7% من إجمالي الصادرات، حيث ان الملاحظ الارتفاع المستمر لنسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات الإجمالية من 2% سنة 2008 إلى 7% سنة 2019.

أما فيما يخص نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات خارج المحروقات فهي تمثل النسبة الأعلى من إجمالها بالرغم من التذبذب المستمر طيلة فترة الدراسة إذ سجلت أعلى نسبة لها بنسبة 2014 بنسبة95 % وادني نسبة سنة 2009 بنسبة 77% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما يفسر تسجيل الصادرات الصناعية ادني نسبة لها في هذه السنة بـ 1.82% من إجمالي الصادرات الإجمالية، أما أعلى نسبة للصادرات الصناعية إلى الإجمالية فقد تم تسجيلها سنة 2019 بنسبة 6.7%.

يتكون هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من ستة أصناف أساسية متضمنة لعديد من أنواع السلع والمواد لمختلف أشكالها وهي: سلع غذائية، منتوجات الخام، منتوجات نصف مصنعة، سلع المعدات الزراعية، سلع المعدات الصناعية، السلع الاستهلاكية (غير الغذائية)، والجدول التالي يبين تطور صادرات هذه الأصناف:

الجدول 05 – هيكل الصادرات خارج المحروقات(2008-2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	سلع غذائية	منتوجات الخام	منتوجات نصف مصنعة	سلع المعدات الزراعية	سلع المعدات الصناعية	السلع الاستهلاكية (غير الغذائية)
2008	119	334	1384	1	67	32
2009	114	178	659	–	47	49
2010	315	94	1056	1	30	30
2011	355	161	1496	–	35	15
2012	313	167	1660	1	30	16
2013	402	109	1610	–	27	17
2014	323	109	2121	2	16	11
2015	220	97	1421	1	18	11
2016	327	84	1321	–	54	19
2017	348	73	1384	0.26	74	20
2018	374	93	2336	0.31	9	33
2019	408	96	1957	0.23	83	36

المصدر: Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, op. cit.

من خلال إحصائيات فترة الدراسة (2008-2019)، يمكن ترتيبها في هيكل الصادرات خارج المحروقات بناءا على متوسطها الحسابي كما يلي:

- المرتبة الأولى: المواد نصف مصنعة: تتمثل أساسا في الحديد والصلب والجلود ومشتقاته حيث مثلت 74% من متوسط الصادرات خارج المحروقات و82% من متوسط الصادرات الصناعية خلال فترة الدراسة؛
- المرتبة الثانية: السلع الغذائية: والتي تتضمن بدورها سلع غذائية زراعية مثل التمر والزيتون والفواكه وسلع غذائية صناعية مثل والزيوت والمعجنات والمشروبات، حيث بلغ متوسط صادرات السلع الغذائية خلال فترة الدراسة ما يقارب 15% من الصادرات خارج المحروقات و16% من الصادرات الصناعية؛
- المرتبة الثالثة: المنتوجات الخام: هناك عدة أنواع لصادرات الجزائرية المنتوجات الخام أهمها المعادن بأنواعها والأسمدة المعدنية والكيميائية والامونيا المائية وفوسفات الكالسيوم، حيث كان متوسط الصادرات من المنتوجات الخام لفترة الدراسة ما يقارب 7% و8% من الصادرات خارج المحروقات والصادرات الصناعية على التوالي؛
- المرتبة الرابعة: سلع المعدات الصناعية: تمثل بشكل أساسي في محركات الآلات ومعدات الاتصال الهاتفي ومعدات السمكرة ومنتوجات مشابهة، حيث كان متوسط الصادرات من سلع المعدات الصناعية لفترة الدراسة ما يقارب 2.1 و2.4% من الصادرات خارج المحروقات والصادرات الصناعية على التوالي؛
- المرتبة الخامسة: السلع الاستهلاكية (غير الغذائية) تتكون من الأدوية وأجزاء مخصصة للبث أو أثاث وأجزاء تأثيث وأقمشة صناعية ومواد عضوية، حيث بلغ متوسط صادرات السلع الغذائية خلال فترة الدراسة ما يقارب 1.3% من الصادرات خارج المحروقات و1.5% من الصادرات الصناعية؛
- والمرتبة السادسة: سلع المعدات الزراعية: يتمثل هذا النوع من الصادرات أساسا في المعدات الزراعية مثل آلات الحفر في قطع غيار الجزارات والآلات الفلاحة اليدوية، وقد بلغ متوسط صادرات المعدات الزراعية خلال فترة الدراسة ما يقارب 0.02% من الصادرات خارج المحروقات و0.03% من الصادرات الصناعية.

2-2) دراسة قياسية لأثر تطور مؤسسات الصناعات التقليدية على الصادرات الصناعية:

إن محاولة معرفة مستوى تأثير الصناعات التقليدية على الصادرات الصناعية يتطلب إجراء قياس رياضي لهذا التأثير، وهذا ما سنحاول القيام به من خلال إجراء دراسة قياسية لمتغيرات البحث. وبناءا على الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع ولنفس المتغيرات، وبعد عملية جمع البيانات وتحديد المتغير التابع المؤثر تم صياغة النموذج القياسي للموضوع الدراسة والتي تعد المرحلة الأساسية لاقتراح النموذج.

- وصف المتغيرات:

حددت المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو استبعادها، وبذلك نرمز للمتغيرات كالأتي:

- المتغير التابع: يتمثل في الصادرات الصناعية ونرمز له بالرمز EXPEN؛
- والمتغير المستقل: ويتمثل في تعددا المؤسسات الصناعات التقليدية الناشطة في السوق ونرمز لها بـ EART.

- الصيغة الرياضية للنموذج:

بعد تحديد العوامل المؤثرة في المتغيرات النموذج، نقوم بتحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي، والذي يكون من الشكل:

$$EXPEN= f(EART)$$

ووفق متطلبات النموذج سينم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لتقدير النموذج الخاص، وذلك بالاعتماد على الصيغة اللوغاريتمية كصيغة رياضية للنموذج، والتي تكون من الشكل الأتي:

$$Y=\beta_0+\beta_1(X_i) +U$$

حيث:

Y= المتغير التابع والمتمثل في الصادرات الصناعية (EXPEN)؛
X= المتغير المستقل والمتمثل في تعداد مؤسسات الصناعات التقليدية الناشطة في السوق (EART)؛
i= الزمن، أي قيمة المتغير في السنة i؛
β_0 و β_1= معلمات النموذج.

- تجميع البيانات:

يوضح الجدول الموالي يوضح هذه البيانات:

الجدول 06 – بيانات النموذج للفترة (2008-2019)

المتغيرات / السنوات	الصادرات الصناعية (مليون دولار)	مؤسسات صناعات التقليدية
2008	1535	126887
2009	822	169080
2010	1401	135623
2011	1866	146881
2012	1989	160764
2013	2029	175676
2014	2455	194562
2015	1652	206166
2016	1667	235242
2017	1752	242322
2018	2742	260652
2019	2401	274554

بالاعتماد على الجدولين 03 و04.

– تقدير النموذج وتقييم نتائج التأثير:

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعالجة إشكالية الدراسة، من خلال استخدام برنامج Eviews10 من اجل تقدير معلمات النموذج واختبار صلاحياته. ومن خلال إدخال بيانات المتغيرات المعتمدة على برنامج (Eviews10) وإجراء العمليات المطلوبة تم الحصول على النموذج الاتي:

الجدول 07 – تقدير نتائج معلمات النموذج

Dépendent Variable : Y
Method : Least Squares
Date : 12/19/20 Time : 21:45
Semple : 2008 2019
Included observations : 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	766.4978	552.7156	1.386785	0.1956
X	0.005632	0.002766	2.035937	0.0691

R-squared	0.293038	Mean dependent var	1859.250
Adjusted R-squared	0.222342	S.D. dependent var	518.3705
S.E. of regression	457.1246	Akaike info criterion	15.23880
Sum squared resid	2089629.	Schwarz criterion	15.31962
Log likelihood	-89.43280	Hannan-Quinn criter.	15.20888
F-statistic	4.145041	Durbin-Watson stat	1.675116
Prob(F-statistic)	0.069115		

بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws10.

وعليه يكون النموذج كالأتي:

$$Y = 766.497792776 + 0.00563175390865*X$$

من النموذج المتحصل عليه، يتضح ان علاقة الانحدار بين المتغيرين هي علاقة طردية أي أن هناك علاقة طردية بين الصادرات الصناعية ومؤسسات الصناعات التقليدية الناشطة في السوق وهذا يمكن قبوله من الناحية الاقتصادية، ويدل على ذلك ان تعداد مؤسسات الصناعات التقليدية تؤثر طرديا على الصادرات الصناعية، وان الزيادة نمو مؤسسات الصناعات التقليدية بـ 1% يترتب عليه زيادة في الصادرات الصناعية بنسبة 0.563%.

- اختبار صلاحية النموذج:

- **اختبار معنوية معالم النموذج:**

نستخدم اختبار (t) ستيودنت لتحقق من معنوية معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط (β_1, β_0) وبعدها تقييم المتغيرات المفسرة على المتغير التابع وذلك باختبار الفرضيات التالية:

$$H_0 : \beta_0 = 0$$
$$H_1 : \beta_0 \neq 0$$

ويوضح الجدول الموالي نتائج اختبار المعلمات النموذج

الجدول 08 – نتائج اختبار المعلمات النموذج

المقارنة	Prob	T الجدولية	T المحسوبة	المعلمة	
2.228>2.035	0.0691	2.228	2.035	β_1	X
2.228>1.386	0.1956	2.228	1.386	β_0	c

بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws10.

من الجدول، يمكن استنتاج أن قيمة إحصائية ستيودنت لـβ_1 اقل من قيمة t الجدولية، واحتمال الخطأ مرتفع نسبيا، وعليه يجب رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم، مما يعني أن مؤسسات الصناعات التقليدية ليست ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الصادرات الصناعية خلال فترة الدراسة.

- **معامل التحديد R^2:**

من خلال النموذج كان معامل التحديد R^2 يساوي 29.30% وهي اقل من 50% معنى ذلك ان تعداد المؤسسات الصناعات التقليدية تفسر ما قيمته 29.30% من التغيرات الكلية التي تحدث في قيمة الصادرات الصناعية، ويمكن تفسير ضعف الارتباط المحقق لهذا النموذج إلى ضعف مساهمة مؤسسات الصناعات التقليدية في الصادرات الصناعية خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى ضعف الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات الجزائرية.

- اختبار فيشر F:

كانت قيمة F المحسوبة 4.145 والتي يجب مقارنتها بقيمة F الجدولية عند معنوية إحصائية 5% والمستخرجة من جدول فيشر والتي كانت 4.96، ومنه نلاحظ أن F المحسوبة اقل من F الجدولية، وعليه نرفض الفرضية البديلة عند مستوى المعنوية 5%، ونقبل فرضية العدم التي تنص على أن المتغير المفسر مساوي للصفر، مما يدل على عدم وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغير المفسر، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى ضعف مساهمة مؤسسات الصناعات التقليدية في الصادرات الصناعية خلال فترة الدراسة.

خاتمة:

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات يعتبر تحديا اخر من ضمن التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كون هذا الاقتصاد لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بصفة كبيرة ورئيسية في هيكل صادراته، وتبقى الصادرات خارج المحروقات بما فيها الصادرات الصناعية تتحصل على نسب هامشية في هيكل المبادلات التجارية الخارجية. ورغم المجهودات المبذولة لدعم وتطوير قطاع الصناعات التقليدية بهدف رفع من مساهمته في تنمية الاقتصاد ضمن هيكلته ومؤسساته إلا أن مساهمته تبقى ضعيفة نسبيا سواء في الإنتاج أو الدخل أو التصدير.

وعلى ضوء الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من **نتائج** أهمها:

- بالرغم من النسب المرضية لتطور تعداد مؤسسات الصناعات التقليدية نسبة إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تبقى محدودة مع تركزها في بعض النشاطات التي تتطلب تحديثات جذرية للتماشي مع المتطلبات الحالية للاقتصاد؛
- هامشية الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات مع تذبذب في مستواها من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة؛
- وضعف مساهمة مؤسسات الصناعات التقليدية في الصادرات خارج المحروقات خاصة الصادرات الصناعية، كون الإنشاء السنوي لهذا النوع من المؤسسات يتمحور بنسب كبيرة في ميدان الصناعات التقليدية للخدمات والتي لا تتشكل لديها مزايا تصديرية بالدرجة الأولى وهي موجهة بالأساس للاستخدام والاستهلاك الداخلي.

وبناء على نتائج المتوصل إليها، هناك مجموعة من **توصيات** يمكن حصرها في:

- تنظيم وهيكلة مؤسسات الصناعات التقليدية ضمن متطلبات السوق من ناحية النشاطات التي تعاني من ضعف أو نقص مساهمتها في الاقتصاد، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي اللازم والتوجيه الاستشاري الهادف؛
- وضع إستراتيجية واضحة ومحدودة زمنيا لتنمية الصادرات الصناعية مع تحديد مدى إمكانيات القطاع الصناعي ومؤهلاته للتصدير؛
- وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة سواء تلك الدراسات الاقتصادية أو الاجتماعية للإجابة على إشكاليات ضعف مساهمة مؤسسات الصناعات التقليدية في الصادرات الصناعية لإعطاء حلول وإجابات سريعة، مع الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال خاصة دولة تونس والمغرب التي حققت نتائج مرضية في هذا المجال.

الهوامش والمراجع:

1 سعيدة حمادي & نبيلة عرقوب (2021)، «الصناعة التقليدية والحرف كمدخل استراتيجي لتنمية القطاع السياحي»، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، مخبر "أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية"، جامعة بومرداس، المجلد 03، العدد 01، ص ص 67 -84.

2 ندير بوحنيكة & وداد دريوش (2021)، «أهمية الصناعة التقليدية والحرف في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري: رؤية تحليلية»، مجلة "التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-"، مخبر "التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية"، جامعة البليدة 2، المجلد 08، العدد 01، ص ص 283 -297.

3 Noëlla RICHARD (2007), «Handicrafts and Employment Generation for the Poorest Youth and Women», U N Educational, Scientific, and Cultural Organization Paris, p. 4.
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000156772

4 علي رضا كركي (2016)، «سيسيولوجيا المصنع: مقاربة تحليلية للتنظيم وعلاقات العمل في المنشاة الصناعية اللبنانية»، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، ص 40.

5 محمد بن قطاف & محبوب بن حمودة (2018)، «التصور النظري للمزيج التسويقي الحديث في قطاع الصناعات التقليدية»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر "الصناعات التقليدية (LITA)"، جامعة الجزائر 3، المجلد 07، العدد 01، ص ص 49-84.

6 ارجع إلى:

- المرسوم التنفيذي 97-140 المؤرخ في 23 ذي الحجة سنة 1417هـ الموافق لـ 30 أفريل 1997م المتضمن قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية، العدد 17، 1997م) المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 07-339 المؤرخ في 19 شوال 1428هـ الموافق لـ 31 اكتوبر 2007م (الجريدة الرسمية، العدد 70، 2007م)؛
- ليلى جواد حسين المسعودي (2019)، «الصناعات التقليدية والحرفية ودورها في تنمية القطاع السياحي في محافظة النجف»، مجلة "أهل البيت"، جامعة اهل البيت، كربلاء، العدد 23، ص ص 469-492.

7 Fatiha BOUZIANE & Azizul HASSAN (2016), «Strategic determinants for the development of traditional handicraft industry of Algeria», International Journal of Managing value and supply chains (IJMVSC), vol. 07, n° 01, 2016, pp. 1-11, 15/01/2021,
https://aircconline.com/ijmvsc/V7N1/7116ijmvsc01.pdf

8 سلمى عطوات & يمينة طريف (2019)، «دور الاستثمار في الصناعات التقليدية والحرفية في توفير مناصب الشغل -دراسة حالة لواقع الصناعات التقليدية في ولاية أدرار-»، مجلة "اقتصاد المال والأعمال"، المركز الجامعي ميلة، المجلد 03، العدد 03، ص ص 623 -635.

9 سكينة بويلي (2017)، «دور قطاع الصناعة التقليدية في التنمية الاقتصادية -ولاية باتنة نموذجا-»، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة تبسة، المجلد 10، العدد 01، ص ص 343-360.

10 شفيقة صديقي & محمد.أمين إبراهيم بوناب (2017)، «واقع المؤسسات العائلية الحرفية والصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2013»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر "الصناعات التقليدية (LITA)"، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 01، ص ص 67-90.

11 عطاء الله بن طيرش (2017)، «تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 115.

12 سميرة طالبي (2017)، «سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: الاستثمار الأجنبي المباشر الية للتصدير»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 02، ص ص 37-65.